مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

- عرض تجارب دولية رائدة-

Economic diversification as a strategy for achieving sustainable development

-Showcasing pioneering international experiences-

د.جمعة شرقي1•، د.كوثر رامي 2، د.نورة قدوش 3

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، djemaa.chergui@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، kaouther.rami@univ-tebessa.dz

3 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة noragueddouche9@gmail،com

تاريخ النشر: 2024/01/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال عرض تجارب دولية رائدة. وقد توصلت إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح يمثل استراتيجية حتمية ومسلكا آمنا لتحقيق التنمية المستدامة على ارض الواقع وذلك من خلال توسيع للقاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وذلك بتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد من أجل الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of economic diversification in achieving sustainable development. This is done by presenting pioneering international experiences.

It has concluded that economic diversification has become an inevitable strategy and a safe path to achieving sustainable development on the ground, through expanding the economic base and diversifying sources of income or diversifying sources of revenues in the general budget. This is done by distributing investment among different sectors of the economy in order to reduce the risks of excessive dependence on one resource, one sector, or very few sectors.

Keywords: Economic diversification, Sustainable development

•**المؤلف المرسل:** جمعة شرقي، **الإيميل:** djemaa.chergui@univ-tebessa.dz

مقدمة:

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية، الادارية والتنظيمية؛ تستهدف استحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الموالي:

كيف تسهم استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

ويرتكز هذا التساؤل على مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؟
- ما مفهوم التنويع الاقتصادية؟
- ماهي دوافع تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

إن البحث في موضوع التنويع الاقتصادي لاستدامة التنمية من أهم الموضوعات المطروحة خاصة في الدول التي تعاني من اقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على سلعة واحدة أو مورد واحد فقط لدفع العملية التنموية فيها؛ مما يشكل تهديد حقيقي لحاضر ومستقبل الأجيال.

أهداف الدراسة:

- محاولة التعريف باستراتيجية التنويع الاقتصادي وأهميتها؛
- محاولة تقديم مفهوم واضح وشامل للتنمية المستدامة؛
- إبراز بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي وكذلك لتحليل وعرض المعطيات والنتائج المتعلقة بموضوع الدراسة.

أولا: التنمية المستدامة

سيتم من خلال هذا المحور عرض مفهوم التنمية المستدامة ومختلف أبعادها من خلال النقاط الموالية.

1- مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة لا بد من الوقوف على تاريخ ظهور هذا المصطلح.

1-1- ظهور مفهوم التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بمراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وكذا طبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية، فخلال سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، كان ينظر للتنمية على أنها الارتفاع في مستوى دخل الفرد، أما خلال عقد الستينات فقد أصبح مفهوم التنمية يعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني أعلى من معدل الزيادة السكانية، وقد كان نمو متوسط الدخل خلال تلك الفترة يمثل الهدف الرئيسي للتنمية، ولكن خلال السبعينات وبعد أن صاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي زيادة في أعداد الفقراء، وارتفاع في معدلات البطالة، فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي. ثم تطور هذا المفهوم ليعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد، حيث رفعت المنظمة العالمية للعمل شعار "اشباع الحاجات الأساسية" مفضلة هذا المعيار على معيار متوسط الدخل.

وفي الوقت الذي تزايدت فيه الدعوات إلى مراعاة الأبعاد الاجتماعية للتنمية، خاصة قضايا الفقر، البطالة والتهميش، إضافة إلى الجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر الأساسية وتحسين نوعية الحياة، فقد بدأت القضايا البيئية تحتل حيزا متزايدا في الاهتمامات الدولية خاصة مع تحول العديد من جوانبها إلى قضايا عالمية وثيقة الصلة

بالسلوك البشري في المجال الاقتصادي وأساليب التنمية المنتهجة، وتحول مفهوم تواصل التنمية من بناء القدرة الذاتية للمجتمع الوطني على تحقيق التنمية لأجياله المتعاقبة، إلى قدرة المجتمع العالمي على مواصلة الحياة واستمرار النهوض بمستويات المعيشة للأجيال اللاحقة على كوكب الأرض، وأدى الجمع بين البعد البيئي والبشري إلى ظهور مصطلح التنمية البشرية، حيث ترتبط الاستدامة بمدى قدرة الإطار البيئي على تلبية الاحتياجات البشرية عبر الزمان والمكان. (بن نونة و خامرة، 2008، الصفحات 02-03)

1-2- مفهوم التنمية المستدامة

أعطيت للتنمية المستدامة تعاريف عدة منها:

- تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي، اجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل". (بوعشة، 2008، صفحة 02)

2- أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

2-1- البعد البيئي

أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى أن يكون هناك قناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية؛ نظرا إلى أن استنزاف البيئية والاخلال بتوازنها يؤثر سلبا على التنمية. وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط اقتصادي سيكون له آثار ضارة على الاقتصاد والتنمية، لذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية. (بن نونة و خامرة، 2008، صفحة 04)

ويتضمن البعد البيئي: (بوعشة، 2008، صفحة 10)

- الأراضي

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

بالنسبة للأبعاد البيئية؛ فتعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان إلى التقليص من إنتاجيتها، ويخرجان سويا من دائرة الانتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري

ان الاستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسيا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون الذي يهدد بتغيير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها. لذلك وجب الاهتمام بمشاكل الغلاف الجوي لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون لتحسين نوعية الهواء.

- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، وذلك راجع لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات إضافة إلى أنها أقل استكشافا من قبل العلماء. كما أن النظام البيئي البحري يشكل عادة العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الانتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

- صيانة المياه

تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه –وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث- مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة، وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

- التنوع الحيوي

يعتبر التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال، والتي تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة.

2-2- البعد الاقتصادي

تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناءا على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة، وتدور العديد من النقاشات حول الانعكاسات السلبية لهذا النمو إلى جانب سوء تخصيص الموارد وسوء استخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة واستنزاف بعض الموارد وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الانسان. وأصبح التساؤل الملح في هذا الإطار هو: ما هو أفضل أسلوب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية على امتداد الزمن لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال؟ (بن نونة و خامرة، 2008، صفحة 04)

ويتضمن البعد الاقتصادي: (بوعشة، 2008، الصفحات 07-09)

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط، الغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة. كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من اجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ وزنها السكاني بحوالي 25% من سكان الكرة الأرضية، وتستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود 20 ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب.

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، والحد من استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

إن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

- تقليص تبعية البلدان النامية

وذلك لأن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ينعكس بتباطؤ صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وانخفاض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، وما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الاقليمي والتجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في أخذ التكنولوجيا المحسنة.

- المساواة في توزيع الموارد

تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد، المنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

- الحد من التفاوت في المداخيل

فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البدان الصناعية مثل الو.م.أ وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، وكذا تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للمرأة. وتجدر الاشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو.

- تقليص الانفاق العسكري

التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الانفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الانفاق على احتياجات التنمية.

2-3- البعد الاجتماعي

إن ضعف الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية طان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية، ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تزايدت ممارسات الأفراد التي تحدث اضطرابات في الظواهر الطبيعية، ووصلت إلى حد إحداث بعض التغيرات التي كانت لها نتائج سلبية على كثير من نواحي الحياة ومناطق مختلفة من العالم، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه اهتمام أكبر للبشر في السياسات والبرامج الرامية إلى حفز التنمية، حيث تزايدت الدعوات إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر، البطالة والتهميش، كما انشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية. (بن نونة و خامرة، 2008، صفحة 04)

ويتضمن البعد الاجتماعي: (بوعشة، 2008، الصفحات 09-10)

- تثبيت النمو الديمغرافي "ضبط السكان"

التنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نمو السكان "تخفيض معدلات نمو الولادات"، فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى امكانيات الدول وقدراتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان.

- أهمية توزيع السكان

يلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبرى لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

- الصحة والتعليم

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية، غذاء صحي ورعاية صحية جيدة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومن بين الأهداف المتعلقة بالصحة: تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، الأمراض المعدية، حمايات المجموعات الهشة "الأطفال وكبار السن" وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

كما يعتبر التعليم من أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف هي: إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب وزيادة النوعية العامة.

- الأسلوب الديمقراطي في الحكم

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفعت إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والادارة الحاكمة.

2-4- البعد التكنولوجي

يمثل البعد التكنولوجي ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف، أكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حد أدنى، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير. (بن نونة و خامرة، 2008، صفحة 05)

ويتضمن البعد التكنولوجي: (بوعشة، 2008، الصفحات 10-11)

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء، مياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فالنفايات المتدفقة من نتائج النشاط الصناعي، وأشباه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. التنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف، أكفأ واستهلاك طاقة أقل.

- الحد من انبعاثات الغازات

تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة

للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة.

- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فاتفاقية "كيوتو" جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الو.م.أ جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

1- مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه

هو الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد؛ والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية في إطار التنافسية العالمية؛ وذلك بمحاولة رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة حتى وإن كانت تلك القطاعات لا تتميز بميزة نسبية عالية، وهو يقوم على أساس النهوض بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الواحد، أي أن التنويع الاقتصادي من منطق هذا المفهوم ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد وغير مستديم (بوزيد، 2023، صفحة 208)

بشكل عام يتضمن التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛ وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات (بللعما و بن عبد الفتاح، 2020، صفحة 11)

يمكن إجمال الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي: (براهيم، 2018، الصفحات 57-58)

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي لإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.
- **زيادة إنتاجية رأس المال:** وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها؛ مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

2- أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (بوزيد، 2023، صفحة 209)

- يسمح التنويع الاقتصادي بجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية؛ خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة؛
- زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية؛
- المساهمة في تحسين الاقتصاد وجعله مرن ومتكيف مع معظم الظروف؛

بالإضافة إلى: (بوكثير و زرقوط، 2017، صفحة 334)

- تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛
- خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع النمو الاقتصادي.

3- أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع تتمثل فيما يلي: (جاوي و حفصي بونبعو، 2022، صفحة 803)

3-1- التنويع في هيكل الإنتاج (الصناعي)

متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب إنتاجية بالدخول في فضاءات انتاجية جديدة تفاديا لظاهرة "لعنة الموارد الطبيعية".

3-2- تنويع الأسواق

الاعتماد المفرط على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق يحمل له مساوئ؛ حيث انخفاض الطلب يمكن أن يؤثر على الاقتصاد، أي تنويع الأسواق بهدف تقليل الصدمات وإيجاد منافسة جديدة.

ثالثا: تجارب عالمية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي

سيتم عرض مجموعة من التجارب العالمية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي.

1- تجربة السعودية

يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي: (بللعما و بن عبد الفتاح، 2020، الصفحات 15-16)

- تطوير التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة؛
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء وشركات الطيران، الخدمات البريدية والسكك الحديدية، المدن الصناعية، خدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار)؛
- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في نختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية عام 2001، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية.-

2- تجربة الصين (مسعودي، 2018، صفحة 237_238)

تعتبر الصين نموذجا يحتذى ورائدا في مجال التنويع الاقتصادي، فقد كسبت الرهان وأضحت من القوى الاقتصادية الأولى على الصعيد العالمي بحجم مبادلات وصادرات أقل ما يقال عنها أنها ضخمة، بحيث استطاع الاقتصاد الصيني أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة *ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) *424-439

الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي قدر بحوالي 10,35 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 وهذا وفقا لإحصائيات البنك الدولي، كما تعتبر الصين في الوقت الراهن أسرع اقتصاد نام خلال الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتجاوز 10%.

وبدأت الصين تشهد تحولات جذرية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، بحيث بدأت تنتهج بحذر نظام اقتصاد السوق على حساب النظام الموجه، كما شرعت في بناء قاعدة متينة بالاستناد على الشراكات المثمرة التي مكنتها من النقل التدريجي للخبرات والتكنولوجيات حتى أضحت الآن مركزا للإبداع والتطور التكنولوجي ليس فقط إقليميا بل حتى على الصعيد العالمي ولتعزيز تنافسية الاقتصاد الصيني، قامت الدولة بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، اعتبرت أرضية خصبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان له الاسهام الكبير في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي.

بالإضافة إلى ما سبق، اهتمت الصين كذلك بتطوير القطاع الزراعي المستند على الفلاحة القروية الريفية، بحيث استطاعت أن تحقق التنسيق والتكامل بين المناطق الريفية المختلفة، وجمعها تحت لواء واحد خدمة للاقتصاد الصيني برمته.

ما يجب التأكيد عليه كذلك أن الصين اهتمت اهتماما بالغا بتنمية الكفاءات والقدرات الوطنية منذ عام 1982، من خلال العناية بالتعليم، التدريب والتكوين للكوادر والموارد البشرية وتأهيلها حتى تساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- تجربة ماليزيا

تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بفعل المنافسة الدولية التي تدعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاعات الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وعلى العموم يمكن تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في النقاط التالية: (علالي و نبو، 2022، صفحة 193_194)

- العمل على إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري؛
- ارساء ميكانيزمات وآليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج؛

- تعزيز الأبحاث والدراسات قصد تطوير المنتجات ودعم تسويقها؛
- زيادة وتطوير المنتجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وإبرام
- عقود شركات مع جامعات تقنية عالمية عريقة؛
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخلاتهم؛
- تطوير المرافق العامة والبنى التحتية والاهتمام بقطاعات النقل، الطاقة والاتصالات؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد تشجيع الصادرات؛
- وضع برامج وأنظمة لتطوير مهارات ومؤهلات العمال

4- تجربة جنوب افريقيا

يعود نجاح جنوب افريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب افريقيا في الآتي: (عرابي و شقراني، 2023، صفحة 48)

أسست حكومة جنوب افريقيا منشآت مثل PHOSKOR لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة SASOL في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب افريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية CSIR، ويعتبر انشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2017.

- تطوير بشكل جيد اطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من انجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خطة سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا؛
- ادخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة؛
- تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب افريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

5- تجربة المكسيك

بينت تجربة المكسيك أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة؛ وعلى غرار ماليزيا عكفت

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 424-439

المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال تم توفير عدة حوافز لتسهيل نفاذ الشركات إلى الأسواق.

إن أغلب صادرات المكسيك تتمثل في السلع المصنعة والمواد الغذائية، أما المحروقات لا تمثل سوى 5%. كان ترتيبها في تقرير التنافسية 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132، وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق 11.

خاتمة:

يعتبر ضعف التنويع الاقتصادي مشكلا هيكليا لأي دولة؛ وهذا ما يتطلب انتهاج استراتيجية شاملة لتنويع مختلف مجالات الاستثمار لتمس جميع القطاعات دون استثناء، مثل الانتاجية، الصناعية، السياحية، الطاقات المتجددة...الخ.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والموارد الطبيعية المحدودة؛
- يسمح التنويع الاقتصادي بجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية؛ خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة، زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية؛
- يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة

- ضرورة اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة؛
- الاقتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (01 04, 2020). سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط - دراسة حالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد والبيئة، 03*(01).

الزهراء علالي، و مجيد نبو. (2022). استراتيجيات التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة. *مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية*(1).

بلقلة براهيم. (05 07, 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله. *أبعاد اقتصادية*.

جبار بوكثير، و حميدة زرقوط. (2017). قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة _انجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*.

سفيان بوزيد. (2023). التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة المالية والأسواق*.

فاتح بن نونة، و الطاهر خامرة. (07-08 أفريل, 2008). تحديات الطاقة والتنمية المستدامة. *المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

فايزة جاوي، و ياسين حفصي بونبعو. (01 09, 2022). قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال- حالة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2020. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*.

فلاق علي، و رشيد سالمي. (2018). النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية). *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع*(العدد 2).

مبارك بوعشة. (07-08 أفريل, 2008). التنمية المستدامة-مقاربة اقتصادية في اشكالية الفهم. *المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

محمد عرابي، و بوبكر شقراني. (2023). التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر _تجارب دولية رائدة_. *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة*.

محمد مسعودي. (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 237-238.